إعلان الشعب الأفريقي لعام 2023

السياق

- من 3 إلى 6 أيلول/سبتمبر 2023، نحن سكّان الأراضي الشاسعة في جميع أنحاء القارّة الأفريقية، بما في ذلك أعضاء الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني والنقابات العُمّالية، والنساء والشباب والرجال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمنظّمات الإعلامية والمجموعات الدينية والكثير من الجماعات الأخرى، اجتمعنا في نيروبي، كينيا، والتزمنا بهذا الإعلان بشأن أولويات أفريقيا ومَطالِبها المتعلّقة بالمناخ والتنمية.
- يُعقَد هذا المُلتقى الشعبي بالتزامن مع قمّة المناخ الأفريقية الأولى التي كانَ من المُفترَض أن تُشكِّل فرصةً لتسجيل موقف حقيقي وتقدُّمي بشأن العمل المناخي والتنمية المتكاملة في أفريقيا للاتّفاق على الحلول والاستراتيجيات الأفريقية وتغيير المسار المعتاد المتمثّل في ارتهان أفريقيا لخطط الآخرين. بدلاً من ذلك، تُستغَلّ القمّة لتحقيق المصالح الأجنبية وتلبية أطماع القطاع الخاصّ وصرف الانتباه وبيع الأراضي الأفريقية لمَنْ يدفع السعر الأعلى تحت شعار "النموّ الأخضر" وأسواق الكربون.
- يُحدِّد هذا الإعلان النقاط التي يجب أن تُركِّز عليها أفريقيا في المرحلة المقبلة، ويوضح الأهداف التي نلتزم بها كشعب والتي يجب أن نسعى إلى تحقيقها، والأمور التي نطلب من حكوماتنا القيام بها على المستوى المحلّي وفي المحافل المتعدّدة الأطراف مثل "مؤتمر الأطراف في اتّفاقية الأمم المتّحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ" (COP28)، واجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وغيرها.
- إذا لم تضع أفريقيا خطّةً تتناول فيها مصيرنا ومستقبلنا الخاصّ، نُدرِك أنَّنا سنبقى خاضعين لخطط الآخرين، وبالتالي لن تنتهي ظاهرة الاستغلال واستخراج الموارد والاستعمار.

الحقائق التي نُدركها

- **يقع على أفريقيا أقلّ قدر من المسؤولية حيال تغيُّر المناخ** (فهي تُساهِم حاليًا بأقلّ من 4% من انبعاثات غازات الدفيئة السنوية وأقلّ من 1% من الانبعاثات التاريخية التراكُمية)، ولكنَّها الأكثر عُرضة للتأثُّر بالخسائر والأضرار الناجمة عن المناخ والتي تلحق بأراضيها، ومحاصيلها، وبنيتها التحتية، وشعوبها.
- **شهدت أفريقيا قرونًا من القمع** والانتهاكات لحقوق شعوبها ومجتمعاتها، فضلًا عن تشويه طبيعتها وتدمير سُبُل العيش، ومعظمها بدافع سرقة الموارد واستخراجها.
- **ستُواجِه أفريقيا تحدّيات هائلة بسبب المناخ** في العقود المقبلة: نحن نُواجِه بالفعل زيادةً في موجات الجفاف والفيضانات والمجاعات وتَلَف المحاصيل. لذلك، سيؤدّي تغيُّر المناخ إلى نزوح مئات الملايين من الأفارقة في غياب أيّ تغيير جذري – الأمر الذي سيُسبِّب خسائر لا تُحصى ومعاناة كبيرة وصراعات شديدة، وصولاً إلى الانهيار المجتمعي.
- **لا يمكننا ضمان العدالة المناخية في ظلِّ نظامٍ متعثّر** – أي الأنظمة والمجتمعات النيو–ليبرالية والاستبدادية والاستغلالية و"الاستعمارية الجديدة" والعنصرية والذكورية القائمة حاليًا التي تحدّ من المجال المدني ولا تضمن حقوق جميع الشعوب والجماعات، ولا سيّما أولئك الذين يُدافِعون عن هذه الحقوق.
- **نحن بحاجة إلى عكس مسار التدفّقات المالية العالمية** – إنَّ المعالجة الفعّالة لأزمة المناخ تحتاج إلى الإصلاحات والتمويل بقيمةٍ تُناهز التريليونات، وليس فقط المليارات التي وُعِدَ بها (ولم تُسدَّد بعد)؛ فالتدفّقات المالية العالمية الصافية (بما في ذلك مجموع التجارة والمساعدات والديون وما إلى ذلك) تتخطّى 2 تريليون دولار من الجنوب العالمي إلى الشمال العالمي كلّ عام – ويجب عكس هذا المسار باعتباره شرطًا لإحداث تغيير حقيقي وهادف ومستدام.

المبادئ التي نلتزم بها

- **تغيُّر الأنظمة، وليس تغيُّر المناخ** – نحن لا نَعتبِر تغيُّر المناخ مشكلةً منفصلة بحدّ ذاتها، ولا نَعتبِرها كمعادلة بسيطة لجُزيئاتٍ في الغلاف الجوّي، بل هي نتيجة لنظامٍ متعثّر في أساسه من حيث السلطة والسياسة والاقتصاد، حيث تُعطى الأولوية لمصالح النخبة على حساب مصالح الشعب، وحيث سُمِحَ بتجاوُز الحدود الطبيعية والاجتماعية الأساسية من أجل جني الأرباح – ولا يمكن معالجة هذا الخلل عن طريق التغيُّرات التكنولوجية وحدها، بل نحتاج إلى تغييرٍ جوهريّ في الأنظمة القائمة في مجتمعاتنا.
- **التغيير الجذري، وليس النهج التدريجي البطيء**– لا نستطيع الاكتفاء بالتغييرات البسيطة والتعديلات التي لا تُعالِج جذور المشاكل – نحن بحاجةٍ إلى تغيير سريع على نطاقٍ غير مسبوق، ولا يمكن تحقيق ذلك من خلال تغييرات تدريجية لأنظمةٍ متعثّرة في جوهرها.
- **الإنصاف والمسؤولية التاريخية** – تتحمّل الدول الغنية مسؤوليات تاريخية تجاه أزمة المناخ ويجب أن تفي بالتزاماتها وتتبنّى نصيبها بشكل عادل وفقًا لمبادئ "المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة، والقدرات الخاصّة". ويجب عليها خفض انبعاثاتها إلى مستويات صفرية فعلية، إنّما يجب أن تُوفِّر للدول الأكثر فقرًا الدعم المالي اللازم لمعالجة الأزمة. ولا بدّ من الوصول إلى توافق عالمي حول حصّة الفرد من استخدام المواد والطاقة من أجل تحقيق الاكتفاء والرفاه للجميع.
- **حقوق الإنسان وحماية المُدافِعين عنها** – لا يمكن تحقيق العدالة المناخية من دون حقوق الإنسان. لذلك، يجب أن نعمل على حماية الأشخاص الذين تُنتهَك حقوقُهم، ولا سيّما أولئك الذين يتعرّضون للاضطهاد من الحكومات والمؤسّسات بسبب دفاعهم عن المجتمعات والأراضي والسلامة البيئية.
- **الإعلام الحرّ وحرّية التعبير والمعارضة** – تؤدّي حرّية الإعلام والتعبير دورًا حاسمًا في توفير المعلومات والرقابة والمساءلة اللازمة لاستئصال أوجه الظُلم في النظام المُهيمن – ولا يمكننا تغيير النظام فعلاً من دون حماية هذه الحرّيات الأساسية.

- **الحلول بقيادة الشعوب والمجتمعات** – لا يمكن تصميم الحلول الحقيقية لتغيُّر المناخ في مجالس الإدارة والأبراج العاجية – بل يجب أن تأتي كثمرةٍ للتشاور الحقيقي مع الشعوب والمجتمعات مع التركيز أوّلاً على الأهداف التي تتمحور حول الشعوب (وليس الأرباح).
- **الإنصاف والعدالة والمساواة** داخل مجتمعاتنا، وفي حركاتنا، لناحية النوع الاجتماعي والعِرق والعمر والقدرات والميول الجنسية وأيّ مجال آخر قد يؤدّي إلى التمييز والإساءة.

<u>الحلول الخاطئة التي نرفضُها:</u>

1. **الوقود الأحفوري** الذي يجب أن يبقى في الأرض: نُطالِب بالوقف الفوري لجميع مشاريع توسيع استخراج الوقود الأحفوري، والتخلّص التدريجي السريع والعادل من الإنتاج الحالي للنفط والغاز والفحم في كلّ مكان. ويجب دعم النضال في الخطوط الأمامية ضدّ استخراج الوقود في جميع أنحاء العالم.
2. **أسواق الكربون** وأنظمة تعويض الكربون تسمح في الواقع للشركات والبلدان الغنية بمواصلة أنشطتها المُلوِّثة من دون القيام بأيّ شيء للحدّ من إجمالي الانبعاثات، فضلاً عن فرض التكاليف الإضافية على عملائها (بما في ذلك المستهلكين الأفارقة). تؤدّي أسواق الكربون أيضًا إلى تقويض حقوق ملكية الأراضي وتهجير المجتمعات الزراعية الصغيرة بينما يستفيد منها التجّار في الأسواق المالية.
3. **الهندسة الجيولوجية** هي وسيلة خطيرة ومُطلَقة لصرف الانتباه، ويجب رفضها رفضًا قاطعًا. تدعم الشعوب الأفريقية القرار الذي اتّخذته الحكومات الأفريقية مؤخّرًا بالدعوة إلى اتّفاق عالمي لعدم استخدام الهندسة الجيولوجية الشمسية. فنشر الهندسة الجيولوجية الشمسية من شأنه أن يُشكِّل تهديدًا وجوديًا للكوكب بأكمله، في حين أنَّ المحاولات الحالية لتقديم تقنية تعتيم الشمس هذه بشكل زائف، باعتبارها سبيلاً للهروب، تنالُ من الزخم المُوجَّه نحو العمل الجذري/التغيير التحويلي لإيجاد حلول حقيقية.
4. **الهيدروجين الأخضر** للتصدير هو نوع من الاستعمار الجديد لاستخراج موارد المياه العذبة الأفريقية. تُعتبَر عملية تحلية مياه البحر لإنتاج الهيدروجين الأخضر ضارّة بنظامنا البيئي

البحري. ويؤدّي استخدام الهيدروجين الأخضر في الصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة في أفريقيا إلى إعادة إنتاج الفخاخ الاقتصادية البنيوية التي يتعيّن علينا التغلّب عليها.

5. **أهداف الصافي الصفري البعيدة المنال والفارغة** تصرف الانتباه عن الإجراءات التحويلية الفورية نحو الانبعاثات الصفرية الحقيقية والحلول الفعلية لأزمة المناخ. فإعلان شعار الصافي الصفري هو وسيلة للتشجيع على استمرار العمل كالمعتاد من خلال التعويضات والافتراضات الخطيرة بأنَّ التكنولوجيا المحفوفة بالمخاطر وغير الموجودة فعليًا ستُساهِم في عملية الإنقاذ بطريقة أو بأخرى في المستقبل.
6. **التكنولوجيا الحديثة والإصلاحات التقنية الخطيرة** تصرف الانتباه عن الحلول الحقيقية وتُعزِّز تركيز السلطة لمصلحة الشركات، وتقضي على النُظُم البيئية، وتُلحِق الضرر بالشعوب والمجتمعات – يجب أن نُكافِح ونرفض عمليات احتجاز الكربون وتخزينه (CCS)، وتقنيات إزالة ثاني أكسيد الكربون على نطاق الهندسة الجيولوجية مثل "الطاقة البيولوجية واحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه" (BECCS)، و"الالتقاط المباشر للكربون من الهواء وتخزينه" (DACS)، وإخصاب المحيطات؛ ورقمنة الزراعة؛ وعمليات التوجيه الجيني؛ والطاقة النووية؛ ومشاريع الطاقة الكهرومائية والطاقة الحيوية على نطاق واسع، وغيرها من الممارسات الخطيرة التضليلية.
7. **إعادة هيكلة الديون والإصلاحات المالية التدريجية** ما هي سوى حلول سطحية مؤقّتة تُساهِم في الواقع في استمرار فخّ الديون الخارجية. فعلى الرغم من أنَّه من المفيد الحصول على القروض بشروط مُيسَّرة، ولكن إذا لم تُوجَّه الاستثمارات الاستراتيجية نحو القطاعات التحويلية مثل السيادة الغذائية، والإيكولوجيا الزراعية، وسيادة الطاقة المتجدّدة، والصناعات غير الاستخراجية ذات القيمة المضافة العالية، ستستمرّ القروض في تعزيز فخّ الديون الخارجية.
8. **النموّ القائم على التصدير** بناءً على الصناعات الاستخراجية والصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة كانَ سببًا في زيادة اختلال الميزان التجاري في أفريقيا واعتمادها على التكنولوجيا، ممّا يؤدّي إلى تفاقم ديوننا الخارجية. وتُعتبَر خطوط التجميع التي تستورد كلّ المكوّنات الوسيطة

والآلات والتغليفات والطاقة اللازمة لإنتاج الكهرباء، وتعتمد على العمالة ذات التكلفة المتدنّية (المدعومة غالبًا)، وسيلةً خطيرة لصرف النظر عن الأولويات الاستراتيجية الخاصّة بأفريقيا.

الحلول الفعلية التي نُطالِب بها:

1. **إعادة تحديد التنمية، من النموّ الدائم إلى التنمية الحقيقية.** يستطيع الشعب الأفريقي، بل يتعيّن عليه، أن يُدافِع عن نماذج التنمية التي تضمن بشكل فعّال الحياة والكرامة وصحّة النظام البيئي والاكتفاء والرفاه الحقيقي – بالتالي، عليهم أن يفضحوا ويرفضوا ممارسات سوء التنمية الحالية والأساليب المحدودة التي تهدف إلى تعزيز النموّ الاقتصادي بشكل غير مدروس والتي تفرضها النُخب الأفريقية والعالمية.
2. **تنمية داخلية لأفريقيا تتصدّى لنظام التبعيات وتُعزِّز الاعتماد الذاتي الجَمَاعي.** تفتخر أفريقيا بتقاليدها المبنيّة على الأعمال والأفكار المستقلّة التي تتصدّى لمعتقدات الاستعمار والتبعية. فمستقبل أفريقيا يكمن في تعزيز الرؤى المتأصّلة في الثقافات الأفريقية والبيئة والتضامن والوحدة الأفريقية والاعتماد على الذات.
3. **ضمان توفير الاحتياجات الأساسية/الرئيسية للجميع.** لكلّ شخص الحقّ في الغذاء والطاقة والتعليم والصحّة والسكن والاحتياجات الأساسية الأخرى – ويجب أن يُشكِّل ضمان هذه الحقوق الأولويةَ القصوى لكلّ من الدولة والحكومات والمجتمعات المحلّية.
4. **حلول التمويل وتمويل المناخ من أجل تحقيق التنمية الفعلية.** يُعتبَر تمويل المناخ مهمًّا، لكنَّه مجرّد جزء صغير من الإصلاحات المطلوبة للتعويض عن فظائع الاستعمار، إذ نحتاج إلى إصلاح حقيقي للبنية المالية العالمية حيث يُفترَض أن نعكس مسار التدفّقات المالية من الجنوب إلى الشمال وأن نتخلّص من الفخاخ الهيكلية. ويجب أن يعمل تمويل المناخ على تمكين البلدان الأفريقية من الانتقال الجذري إلى مجتمعات خالية من الكربون، وتوفير التكيّف اللازم، ومعالجة جميع الخسائر والأضرار. كذلك، يجب إلغاء الديون غير المشروعة.
5. **الطاقة المتجدّدة التي تتمحور حول الإنسان، وديمقراطية الطاقة.** تحظى أفريقيا بأكبر كمية من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في العالم، ويمكنها تلبية جميع احتياجات الطاقة الأفريقية من خلال الطاقة المتجدّدة والسليمة اجتماعيًا وبيئيًا، التي تتمحور حول الإنسان. ويجب أن يلتزم

نظام الطاقة الجديد، الذي يعتمد على المصادر المتجدّدة بنسبة 100%، بمبدأ سيادة الطاقة وديمقراطية الطاقة، بالإضافة إلى الملكية المحلّية والمتنوّعة في جوهره. ويجب أن يتجنّب تركيز الشركات على أنظمة طاقة الوقود الأحفوري السابقة وأن يضمن احترام حقوق الإنسان وملكية الأراضي والسكّان الأصليين من حيث توزيع واستخراج المعادن الهامّة.

6. **الإيكولوجيا الزراعية والسيادة الغذائية.** تحتاج أفريقيا إلى استعادة الاكتفاء الذاتي لناحية إنتاج الغذاء من خلال الإيكولوجيا الزراعية والأنظمة الغذائية التي تضمن السيادة الغذائية وحقوق المزارعين. ولا بدّ من التصدّي بفعالية للأنظمة الغذائية الصناعية، بما في ذلك دعم البنوك التجارية والمتعدّدة الأطراف لها، من خلال توفير الدعم العام المناسب للزراعة الفلاحية والإنتاج المحلّي للأغذية.
7. **التعاون الأفريقي بشأن الموارد الاستراتيجية والسياسات الصناعية.** يجب أن تُعطي أفريقيا الأولوية لاستخدام معادنها الاستراتيجية من أجل إضافة القيمة الملموسة، وإنشاء روابط أفقية عبر القارّة، وإنتاج مكوّنات التنمية ونشرها (الطاقة المتجدّدة، والزراعة، والنقل، والصحّة، والصرف الصحّي، وما إلى ذلك). فالتصنيع القائم على التكنولوجيا المتطوّرة يحتاج إلى وفورات في الإنتاج، ويمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه من خلال الاستفادة من تكامل مواردنا وقدراتنا، والطلب الهائل في السوق ضمن قارّتنا. يجب أن يكون التصنيع الأفريقي نوعًا من التصنيع المختلف جدًا والمعتدل الذي يسعى إلى تعزيز المنفعة العامّة ويضع حقوق العمّال والحقوق الاجتماعية والبيئية فوق أيّ اعتبار آخر.
8. **الحماية الاجتماعية وأحكام التحوّل العادل** للعمّال والمجتمعات، والضرائب العادلة والفعّالة. يتعيّن على البلدان الأفريقية استحداث سُبُل لضمان الحماية الاجتماعية لجميع مواطنيها، وضمان دعم فئات العمّال والمجتمعات المتضرّرة من التحوّل إلى الطاقة المتجدّدة والأنظمة الخالية من الكربون. وتتطلّب هذه المسؤوليات وغيرها من المسؤوليات العامّة ومسؤوليات الدولة فرضَ ضرائب فعّالة وعادلة، ولا سيّما على النُخب والشركات الأجنبية.
9. **حماية النظام البيئي واستعادته** مع الحفاظ على الغابات والأراضي الرطبة والمراعي والنُظُم البيئية البرّية الأخرى، والبحيرات والبحار، إلى جانب احترام حقوق السكّان المحلّيين. تُعتبَر

عملية الإشراف المحلّي، وحقوق السكّان الأصليين، والموافقة المستنيرة الحرّة والمسبقة، عناصر أساسية لحماية التنوّع البيولوجي وسُبُل العيش المحلّية. فـ"الحلول القائمة على الطبيعة" أصبحت مُرادِفة لتسليع الطبيعة وتعويض الكربون، ويجب مكافحتها بشكل فعّال وإظهارها على حقيقتها.

10. **الاحتياطات والضمانات.** يجب أن تسعى تقييمات التكنولوجيا العامّة التي يقودُها الشعب إلى توجيه أيّ تكنولوجيا جديدة ومراقبتها قبل تسويقها وفرضها على المجتمعات.
11. **التصدّي للشركات المتعدّدة الجنسيات والحدّ من سلطتها.** يجب أن تتصدّى البلدان الأفريقية للسلطة المفرطة وعمليات الاستخراج والتدخّلات السياسية غير المبرّرة التي تُمارسها الشركات المتعدّدة الجنسيات من خلال الوسائل المحلّية والجهود الجَمَاعية وعن طريق تعزيز الأنظمة المتعدّدة الأطراف وأنظمة الأمم المتّحدة.

يُعتبَر هذا الإعلان بمثابة وثيقة حيّة تهدف إلى التعبير عن تطلّعات واهتمامات مجموعة واسعة ومتنوّعة من الحركات والمنظّمات، في مختلف المجالات والأوساط. فهي توضح بعض الصراعات والمواضيع الكثيرة التي تهمّنا، كما أنَّها تستند إلى بيانات وإعلانات ومَطالِب الكثيرين وتعترف بها.